• العدد ٢٠٢ أكتوبر ٢٠١٥ •

السياسة الدولية

■ بين الربيع العربى والتطرف الدينى — زياد الصائغ

■ نحو عالم خال من الهيمنة الغربية — د. حسن أبو طالب

■ قضية الشباب فى السياسة الخارجية المصرية — د. إيمان رجب ويوسف وردانى

FIFA

■ فساد "الفيفا" .. والنظام الرأسمالى العالمى — د. وحيد عبد المجيد

أنماط الصراعات والتحالفات فى الشرق الأوسط (ملف العدد)

■ جذور الصراعات الإقليمية ومساراتها — د. وليد عبد الناصر

■ تداعيات التقارب الأمريكى - الإيرانى — د. السيد أمين شلبى

■ حدود التغير فى السياسة السعودية — د. محمد الرميحى

■ الثوابت والمتغيرات بعد "الاتفاق النووى" — أبو بكر الدسوقى

■ محركات بناء "تحالف سُنى" وعوائقه — د. عزت عبد الواحد

■ اتجاهات سباق التسلح فى المنطقة — لواء د. محمد قشقوش

٢٠٢

ملحق "تحولات استراتيجية"
التحديث العسكرى
مالك عونى (محرر)

ملحق "اتجاهات نظرية"
الشبكات
د. خالد حنفى (محرر)

Al Ahram Newspaper
04315
6 221121 001699

فساد "الفيفا" .. والنظام الاقتصادى العالمى من "الكولونيالية" إلى "النيوليبرالية"

د. وحيد عبدالمجيد *

لم تأت فضائح الفساد الكبير الذى كُشف النقاب عنه فى الاتحاد الدولى لكرة القدم "فيفا" من فراغ. فهى لم تفاجئ من يتجاوز اهتمامهم باللعبة الأكثر شعبية فى العالم أخبار مسابقاتها، ومبارياتها، ونجومها. فالمعنيون بما هو أكثر من هذه الأخبار كانوا يعرفون أن ما كشف عنه عشية الدورة الأخيرة لانتخاب رئيس "الفيفا" فى مارس ٢٠١٥ ليس هو كل الفساد الذى تراكم فى هذا الاتحاد على مدى فترة طويلة من الزمن.

كما لم يكن مدهشا أن يفوز جوزيف بلاتر فى انتخابات رئاسة "الفيفا" التى أجريت بعد أيام قليلة على كشف فضائح الفساد التى يرجح تورطه هو فيها شخصيا، بمعاونة "فريق الفساد الرياضى العالمى"، وبدعم الاتحادات المحلية المستفيدة من هذا الفساد، وشركات كبرى تنامت مصالحها فى ظل تحول اللعبة من رياضة إلى "بزنس" عالمى، خاصة بعد أن فتحت السياسات الليبرالية الجديدة "النيوليبرالية" آفاقا واسعة أمام هذه المصالح.

ولم يكن مستغربا كذلك أن يعلن بلاتر استقالته بعد أيام على انتخابه لسببين، أولهما أن استمراره صار صعبا على سطح كان يخفى تحته فسادا واسعا بعد أن ظهر بعض ما كان مخفيا، وفى ظل توقع الكشف عن جوانب أخرى فيه. أما السبب الآخر، فهو تفضيله أن يغادر موقعه بعد أن يحقق صورة انتصار فى انتخابات احترف إدارتها، والفوز فيها، بدلا من أن ينتظر ويخرج مهزوما.

لم يكن هذا كله مفاجئا أو مدهشا، لأن كرة القدم لم تخل من فساد على مدى تاريخها، نتيجة ارتباطها منذ بدايتها تقريبا بالنظام الرأسمالى العالمى، وتأثرها بتطوراته فى المراحل التى مر بها، منذ المرحلة الاستعمارية الكولونيالية وحتى مرحلته الراهنة "النيوليبرالية".

ولذلك، اقترنت اقتصادات كرة القدم فى مجملها بتفاعلات النظام الرأسمالى العالمى وتغيرها من مرحلة إلى أخرى. وينطبق ذلك على الاتحاد الدولى الذى أنشئ لتنظيم مسابقاتها، وفى مقدمتها كأس العالم "المونديال". كما ينطبق على كثير من الاتحادات المحلية فى هذا البلد أو ذاك، وعلى أندية رياضية برزت من خلال تفوق فرق كرة القدم فيها، واستمدت مكانتها من إنجازات هذه الفرق.

ويشمل ذلك الفساد فى مختلف جوانب اقتصادات كرة القدم، التى أصبحت بمنزلة "بزنس" عالمى واسع النطاق. وقد بلغ هذا الفساد أعلى ذروة له فى ظل هيمنة التوجهات "النيوليبرالية" على النظام الرأسمالى العالمى فى العقود الثلاثة الأخيرة.

(*) رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية.

أولا- كرة القدم .. والرأسمالية العالمية:

من أهم النظريات فى مجال العلاقة بين كرة القدم والتطور الذى حدث فى العالم فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين نظرية البروفيسور بيتر اليجى، أستاذ التاريخ فى جامعة ميتشجان الأمريكية. تقول هذه النظرية، ضمن ما تطرحه، إن الأوروبيين استخدموا لعبة كرة القدم وسيلة لـ "تمدين" الشعوب التى استعمروها وتعليمها القيم الرأسمالية، و"فضائل المدنية الغربية" فى إطار الفكرة التى استخدمت لتبرير الاستعمار بوجه عام. وحاول الخبير الاقتصادى فرانكلين فور بعد ذلك الربط بين كرة القدم والعولمة فى كتابه الصادر عام ٢٠٠٦ "كيف تفسر كرة القدم العالم نظرية غير مرجحة Un-likely للعولمة". فقد ربط بين كرة القدم، والتجارة العالمية، وتصدير ثقافة الغرب إلى دول آسيا، وإفريقيا، وأمريكا الجنوبية.

وربما يكون هناك أساس بالفعل لهذا الربط، خاصة فى مجال الأداء فى كرة القدم، وفى النشاط الاقتصادى الحديث. فالأداء الجيد فى هذه اللعبة يحتاج إلى التدريب، وما هذا التدريب إلا إحدى وسائل تحسين الأداء من أجل الارتقاء بالاقتصاد فى النظام الرأسمالى. كما يقتضى الأداء الجيد فى كرة القدم انضباطا، ونظاما، وتنسيقا بين اللاعبين. وهذه كلها، بدورها، من مستلزمات نجاح النشاط الاقتصادى الحر، بل يعدّها البعض من مقومات الصناعة الحديثة.

ولما كانت الفترة التاريخية التى حدث فيها ذلك هى نفسها التى شهدت ما سماه الزعيم الروسى الماركسى فلاديمير لينين دخول الرأسمالية مرحلة الإمبريالية، فلربما يجوز القول إن كرة القدم كانت أحد تجليات هذا التحول. فعلى سبيل المثال، تنافست شركات إنجليزية كبيرة فى إنشاء فرق لكرة القدم فى المستعمرات البريطانية، وشجعتها على التنافس فيما بينها، وتنظيم مباريات.

ويعنى ذلك أن الاستعمار استخدم كرة القدم أداة للهيمنة، ووسيلة لتوجيه الشعوب التى خضعت للاحتلال، وإعادة تأهيلها. فإلى جانب أن المستعمرين رأوا فى كرة القدم عاملا من عوامل "تمدين" هذه الشعوب، وبالتالى تحقيق "رسالة الرجل الأبيض"، فقد افترضوا أن هذه اللعبة تساعدهم فى تنفيس الاحتقان، وتسهم فى ترويج السلع المرتبطة بها. كما أن إنشاء فرق للكرة على خطوط الانتماء العرقى، والدينى، والقبائلى، والعشائرى فى بعض البلاد المنقسمة اجتماعيا، خصوصا فى إفريقيا، قد يدل على تعمد إذكاء الهويات الأولية، أو التقليدية لحجز تطور الهوية الوطنية.

وهكذا، استخدمت كرة القدم وسيلة لتحقيق أحد هدفين تفصلهما مسافة كبيرة، ولكن كلا منهما أسهم بمقدار فى دعم الهيمنة الاستعمارية أينما وجد. وكان الهدف الأول، فى هذا السياق، هو السعى إلى تنظيم الصراعات العرقية، والدينية، والعشائرية حسب ما تيسر من خلال تأسيس فرق، وفق هذه الانتماءات الأولية. أما الهدف الآخر، فهو محاولة تصريف الانفعالات والاحتقانات التى يمكن أن يؤدى تراكمها إلى انتفاضات أو ثورات وطنية ضد هذا الاستعمار وسلطته.

وبغض النظر عن مدى فاعلية هذا النوع من التوظيف الشرير للعبة التى أصبحت هى الأولى عالميا، فهناك ما يدل على أن استخدامها لتصريف انفعالات متنوعة أصبح سمة ملازمة لها حتى اليوم. فالانغماس فى مؤازرة فريق كرة قدم بعينه، والتفاعل معه فى المسابقات التى يخوضها، وصولا إلى الذروة، يساعدان فى تصريف انفعالات شتى. وإذا كان التعصب لهذا الفريق يعبر عن حالة عصبية، فهو قد يسهم فى امتصاصها أو تفريغها بدلا من أن تتجه وجهة أخرى. وعندما يحدث ذلك لدى مساندة فريق يلعب باسم هذه الدولة أو تلك، فهو قد يكون تعويضا عن طموحات وطنية محبطة أو غير متحققة. والمعركة المصرية – الجزائرية، التى نشبت خلال تصفيات التأهل إلى نهائى "المونديال" الذى استضافته جنوب إفريقيا عام ٢٠١٠، ليست بعيدة. فقد بدا الأمر وكأن الجمهورين اللذين شجعا فريقى المنتخبين الوطنيين فى حال حرب، وليسا فى منافسة كروية.

وإذا صح أن بعض رواد الاستعمار الغربى أدركوا مبكرا جدا هذا الميل المتضمن فى لعبة كرة القدم إلى التعصب الذى قد يبلغ مبلغ التطرف والبغضاء، فهذا يدل على مدى ما تمتعوا به من عبقرية شريرة.

غير أن عبقريتهم هذه لم تلبث أن انقلبت عليهم حين استخدمت بعض الشعوب التى خضعت لهيمنتهم اللعبة نفسها ضمن أدوات نضالها الوطنى الذى استهدف التحرر من الاستعمار. فصارت تلك القطعة المطاطية المكورة والمنفوخة وسيلة ثانوية من وسائل بناء وتدعيم الهوية الوطنية، وسبيلا من سبل مقاومة الاستعمار. ومن أكثر الأمثلة دلالة على ذلك قيام جبهة التحرير الوطنى الجزائرية بتأسيس فريق لكرة القدم يحمل اسم الوطن وعلمه، بالرغم من أن معظم لاعبيه كانوا يلعبون فى الفرق الفرنسية. فقد كان الفرنسيون هم الذين وضعوا تقليد استعانة فرق كرة القدم فى كثير من الدول الأوروبية بلاعبين أفارقة صار بعضهم الآن أركانا، ليس فقط فى فرق تنتمى إلى نواد رياضية، ولكن أيضا فى فرق بعض المنتخبات الوطنية فى بلاد اكتسبوا جنسيتها.

وكان لجوء جبهة التحرير فى الجزائر إلى استخدام كرة

القدم أداة للنضال الوطنى ضد الاستعمار الفرنسى أحد عوامل نجاحها، لأن الفريق الذى شكلته نشر اسمها وعلمها، ليس فقط فى أنحاء الوطن الذى كان محتلا، ولكن أيضا فى فرنسا، وعلى المستوى الدولى. وكانت هذه بداية انتباه مثقفين، وسياسيين، ومواطنين فرنسيين إلى الإجرام الذى مارسته حكوماتهم المتوالية فى الجزائر.

وفى مصر أيضا، لعبت كرة القدم دورا وطنيا فى مواجهة الاستعمار البريطانى فى وقت مبكر مقارنة بالجزائر، وعبر أندية رياضية أسست فرقا لهذه اللعبة، وفى مقدمتها النادى الأهلى. كما كان لنادى الزمالك (المختلط فى ذلك الوقت) دور أقل فى هذا المجال بخلاف ما يقال عن أنه كان خاضعا للإنجليز المستعمرين حينئذ.

فقد كان لكل من الناديين العريقين، وأندية مصرية أخرى، دوره فى دعم النضال الوطنى، مثلهما مثل بعض الأندية فى بعض المستعمرات التى تحولت كرة القدم فيها إلى أداة من أدوات التحرر الوطنى، دون أن تفقد طابعها المتصل بالنظام الرأسمالى. وإذا كان ارتباط كرة القدم بهذا النظام قد بدا موضع شك حين ازدهرت فى بعض دول المنظومة الاشتراكية فى الربع الثالث من القرن الماضى، مثل المجر وتشيكوسلوفاكيا، فقد صار واضحا الآن أكثر من أى وقت مضى عبر عمليات شتى، فى مقدمتها صفقات بيع وشراء اللاعبين داخل بلادهم وعبر العالم.

وتخلق هذه الصفقات الآن تغيرا اجتماعيا هائلا، وغير طبيعى فى بعض المجتمعات، حيث ينتقل لاعبون من أسفل قاع المجتمع إلى إحدى أعلى قممه الاجتماعية فى غضون سنوات قليلة. خذ مثلا "ساحر الكرة" فى بداية الألفية الثالثة ليونيل ميسى، الذى يتطلع مئات الملايين فى العالم إلى ما سيفعله فى أية مباراة يخوضها، سواء مع منتخب الأرجنتين الوطنى، أو مع فريق نادى برشلونة الإسبانى الذى صار هو نجمه الأول. فهذا "المالتى مليونير" هو ابن لأب كان عاملا فى أحد المصانع، وأم كانت عاملة نظافة. وهو ليس فريدا فى هذه النقلة الصاروخية، ولكنه قد يكون مثالا صارخا على الدور الذى صارت كرة القدم تلعبه فى التغير الاجتماعى، بدءا من العقد الأخير فى القرن العشرين، فى ظل تحول كبير فى الاقتصاد العالمى ارتبط بصعود "النيوليبرالية" وتوجهاتها المنحازة إلى الشركات، و"الأخطبوطات"، و"الحيتان" الاقتصادية، والتى أدت إلى أسوأ حراك اجتماعى شهده النظام الرأسمالى العالمى، منذ أن "هذبت" دولة الرعاية Welfare State الأسواق، ووضعت حدودا لتوحش الأقوياء.

ولذلك، انعكس توسع التفاوت الاجتماعى فى العالم على كرة القدم التى أصبح فيها بدورها "حيتان"، يكسب الواحد منهم مثلما يحصل عليه عدة مئات من اللاعبين، سواء فى بلده، أو فى البلد الذى يتعاقد مع أحد أنديته.

كما أصبح "حيتان" الجيل الراهن من "السوبر ستارز" فى كرة القدم أكثر حظا من أمثالهم فى الجيل السابق مباشرة. وإذا بقينا مع ميسى مثالا، فلنقارن الوضع الاجتماعى الذى آل إليه بحال مواطنه مارادونا الذى ربما يعده ناقدون أكثره مهارة، ولكنه أقل ثراء، لأن معدلات التغير الاجتماعى الذى تصنعه كرة القدم على المستوى الدولى لم تكن قد بلغت المستوى الذى أتاح لنجوم العقدين الأخيرين قفزات صاروخية لا سابق لها.

وقد حدث ذلك تدريجيا، مثله مثل كثير من التحولات التى يشهدها العالم. فقد كان جيل مارادونا أكثر حظا فى مجال الصعود الاجتماعى، مقارنة بجيل البرازيلى بيليه، أول من حمل لقب "ساحر الكرة" فى العالم فى خمسينيات القرن العشرين وستينياته. أما الجيل الراهن، فهو الأكثر حظا على الإطلاق.

ويبدو التفاوت فى دخول لاعبى كرة القدم امتدادا للتفاوت الاجتماعى الذى بلغ ذروته فى العالم فى العقود الأربعة الأخيرة مقترنا بصعود الليبرالية الجديدة التى يراها من ينبهون إلى أخطار هذا التفاوت "متوحشة".

ويمكن أن نعطى فكرة عن التفاوت فى دخول اللاعبين عبر مقارنة بين قيمة المنتخبات الستة الكبار، ومنتخبات "القاع" فى هذا المجال فى "مونديال" البرازيل ٢٠١٤.

كان منتخب إسبانيا صاحب أعلى قيمة تسويقية فى هذا "البزنس"، حيث وصلت قيمة لاعبيه إلى ٦٢٢ مليون يورو، وتصدرهم أندريس انيستاتيه بقيمة ٥٥ مليون يورو، وهسك فابريماس بقيمة ٥,٥ مليون، وخوان ماتا، وديفيد سيلفا بقيمة ٤٠ مليونا لكل منهما. وجاء بعده منتخب البرازيل بقيمة إجمالية ٤٧٦ مليون يورو، وتصدره نيمار داسيلفا بقيمة ٦٠ مليون يورو. وتبعهما منتخب فرنسا بقيمة ٣٦٢ مليون يورو، وتصدره بول دروجبا بقيمة ٤٠ مليون يورو، وكريم بنزيمه بقيمة ٣٠ مليون يورو.

وكان منتخب الأرجنتين فى المركز الرابع من حيث قيمته التسويقية التى بلغت ٣٤٤ مليون يورو، وتصدره ليونيل ميسى بقيمة ١٠٥ ملايين يورو (الأعلى على الإطلاق). وتبعه المنتخب الإنجليزى بقيمة إجمالية ٣٣٤ مليون يورو، وتصدره واين رونى بقيمة ٤٥ مليون يورو، وجاك ويليستر بقيمة ٣٣ مليون يورو. وحل المنتخب الإيطالى سادسا بقيما ٣٢٣ مليون يورو، وعلى رأسه ماريو بالوتيلى بقيمة ٣٠ مليونا، وماركيروزيو بقيمة ٢٨ مليون يورو.

أما منتخبات القاع فى ذلك المونديال، فكانت منتخب هندوراس بقيمة ١٨ مليون يورو، ومنتخبا استراليا وإيران بقيمة ٢١ مليون يورو لكل منهما، وكوستاريكا بقيمة ٢٩ مليون يورو.

والملاحظ أن المنتخبات الإفريقية لم تكن فى القاع، بل احتل بعضها مراكز معقولة، مثل منتخب كوت ديفوار بقيمة ١٢١ مليون يورو، حظى باباتوريه بثلاثين منها، ومنتخب الكاميرون بقيمة ١١٨ مليون يورو، وتصدره اليكس سونج (لاعب برشلونة) بقيمة ١٨ مليون يورو.

ثانيا- اقتصادات الكرة .. و"بزنس المونديال":

لم يقتصر تأثير التحولات التى حدثت فى اقتصادات كرة القدم، بفعل هيمنة التوجهات الليبرالية الجديدة فى الاقتصاد العالمى، على التفاوت الاجتماعى الهائل وغير المسبوق فى سوق شراء اللاعبين وبيعهم. فقد أصبحت هذه اللعبة التى لا يضاهيها

غيرها نوعا من "البزنس" فى المقام الأول، وصارت اقتصاداتها هى المحدد الأول لها.

وإذ أصبحت كأس العالم "المونديال" ساحة رئيسية لهذا "البزنس"، فقد أخذ البعد الاقتصادى لكرة القدم يطغى على بعدها الرياضى الذى يفترض أنه أساسها من "مونديال" إلى آخر. وتعددت جوانب "بزنس" كرة القدم وتكاثرت، حيث تشمل عقود اللاعبين، والمدربين، والفنيين، والحكام، ورواتبهم، وشراء الأدوات الرياضية، وبناء الملاعب وصيانتها، وتربية ناشئين وبيعهم (مدارس أو أكاديميات الناشئين)، والإعلانات التجارية، وصولا إلى حقوق البث المباشر للمباريات.

ولم يكن الصراع الذى امتد لأكثر من عامين بين الحكومة البرازيلية التى أنفقت نحو ١٣ مليار دولار لتنظيم "مونديال" ٢٠١٤، ومحتجين نددوا بهذا الإنفاق لاعتقادهم فى أولوية توجيه هذا المبلغ لمكافحة الفقر إلا وجها واحدا من أوجه كثيرة فى "بزنس" ذلك "المونديال".

وقل مثل ذلك عن قيام النجم البرازيلى المشهور عالميا رونالدينهو بتأجير بيته الفخم خلال فترة "مونديال ٢٠١٤" الذى غاب هو عنه مقابل ١٥ ألف دولار لليلة الواحدة. ورغم أنه لم يفعل إلا مثلما فعله آلاف البرازيليين الذين يستفيدون من استضافة بلدهم "المونديال" لتأجير منازلهم بمبالغ كبيرة، فقد أظهر سلوكه هذا المدى البعيد الذى بلغته "بزنسة" كرة القدم.

فقد أصبح اللاعب، خاصة النجم، "مستثمرا" يستثمر موهبته ومهارته تجاريا فى رأى بعض المهتمين باقتصادات الرياضة، و"سلعة" تباع وتشترى، وتنتقل من ناد إلى آخر، ومن بلد إلى غيره فى رأى من ينتقدون المبالغة فيما يسمونه "بزنسة" كرة القدم، إلى الحد الذى جعلها "بزنس" فى المقام الأول، ثم رياضة فى مرتبة تالية.

غير أن هذه اللعبة كانت مؤهلة لذلك بحكم ارتباطها بالنظام الرأسمالى العالمى منذ بدايتها، على النحو الذى سبق توضيحه، لأن شروط الأداء الجيد فيها تشبه إلى حد كبير متطلبات النجاح الاقتصادى من تخطيط، واستثمار، وتنظيم، وانضباط، وتدريب للاعبين (العاملين).

وقد تنامى حجم "البزنس" فى هذه اللعبة المحبوبة بقوة، وبمعدلات متسارعة للغاية فى العقود الثلاثة الأخيرة بصفة خاصة، فى ظل "النيوليبرالية". وصارت الأندية الرياضية، خاصة الكبيرة منها، شركات تعمل وفق معايير الاقتصاد الرأسمالى وآليات السوق أكثر مما تعنى بقواعد الرياضة ومتطلباتها.

وأصبح لعدد متزايد من هذه الأندية حضور فى أسواق الأوراق المالية منذ بداية تسعينيات القرن الماضى. ويتوسع يوما بعد يوم النشاط التجارى لهذه الأندية التى تحقق إيرادات كبيرة من بيع السلع الرياضية، مثل القمصان التى تحمل اسم النادى، وشعاره، أو صور نجومه، وكذلك "الشورتات" والأحذية.

وينطوى تطور صناعة السلع الرياضية على مفارقات كثيرة، منها -على سبيل المثال- أن أكبر علامتين تجاريتين فى عالم الأحذية الرياضية (أديداس، وبوما) تعودان إلى شقيقين ألمانيين

هما أدولف ورودولف داسلر. فقد أسس والدهما شركة ورثاها عام ١٩٢٤، ونجحا فى إضفاء جاذبية على الأحذية الخفيفة التى تستخدم فى المشى والتنزه إلى جانب مزاولة الرياضة.

واستفاد وريثا هذه الشركة من انتشار كرة القدم فى العالم، وصمما حذاءين من جلد مرن خفيف، ووضعا فى نعليهما عوارض تحول دون انزلاقهما خلال الركض، واستغلا أجواء المرحلة النازية، حيث كان هتلر يدعو الألمان إلى ممارسة الرياضة لبناء أجسام متينة متناسقة تنسجم مع الروح القومية المتطرفة التى بثها فى المجتمع.

وكانت دورة الألعاب الأوليمبية فى برلين عام ١٩٣٦ نقطة تحول، خاصة عندما وافق عداء أمريكى فائز بأربع ميداليات ذهبية حينها على ارتداء حذاءين من إنتاج شركتهما، الأمر الذى أتاح لهما دعاية مجانية واسعة فى العالم.

ولم يلبث هذان الأخوان أن اختلفا ثم اصطدما، سواء فى طريقة إدارة الشركة، أو فى الموقف تجاه الحرب التى شنها هتلر. فقد أعادت كارثة الحرب إلى أحدهما (أدولف) بعض وعيه الذى كان مفقودا. ولذلك، حدث انفصال بينهما، وتحولت الشركة إلى اثنتين، استمدت إحداهما اسمها من تحوير فى اسم مالكها (أدولف) فصارت "أديداس"، بينما أطلق شقيقه على الثانية اسم "بوما"، واتخذ من الفهد المتوثب شعارا لها.

ورغم ذيوع شهرة الشركتين، فإنهما لم تحققا الانتشار الذى بلغتاه الآن، ولم تصبحا عابرتين للحدود والقوميات، إلا فى ظل تحولات الليبرالية الجديدة منذ ثمانينيات القرن الماضى. فقد أصبحتا تنتجان أحذية لمعظم الرياضات بخلاف كرة القدم، وصارت كل منهما راعية لعدد من أكبر أندية العالم، واشتد التنافس بينهما فى مختلف مجالات الرياضة، وصولا إلى رعاية شركة "بوما" سباق السيارات الأشهر "فورمولا واحد".

وازدهرت تجارة انتقال اللاعبين التى كانت قد بدأت متواضعة فى نهاية القرن التاسع عشر، عقب إقرار نظام الاحتراف الرياضى للمرة الأولى عام ١٨٨٥. وأصبح هذا الانتقال الآن أحد أبرز مظاهر اقتصادات كرة القدم، حيث ينتقل فى نهاية كل عام آلاف اللاعبين بين الأندية وعبر الحدود. ومن بينهم، بل فى مقدمتهم، عشرات من أبرز النجوم المشهورين على امتداد العالم.

وأصبح هذا الانتقال ظاهرة تستعصى متابعتها. وبدأ تضخمها يثير قلق المسئولين عن الرياضة فى بعض الدول

الأوروبية، خاصة بريطانيا. فقد انتقد رئيس الاتحاد الإنجليزى لكرة القدم جريج دايك، قبيل افتتاح "مونديال ٢٠١٤" فى البرازيل، قلة عدد اللاعبين المحليين فى بعض أهم فرق الأندية البريطانية. وكان مثيرا للانتباه، بل الدهشة، كلامه عن وجود لاعبين إنجليزيين اثنين فقط فى تشكيلة فريق نادى مانشيستر سيتى فى معظم مباريات الدورى فى موسم ٢٠١٣-٢٠١٤، وعدد يتراوح بين ثلاثة وخمسة فقط فى تشكيلات فرق أندية أخرى بما فيها تشيلسى.

وهذه ظاهرة منتشرة فى العالم، فنجوم البرازيل مثلا كلهم يلعبون فى أندية أوروبية. ولذلك، يتابع محبو كرة القدم فى البرازيل مباريات الدورى فى دول أوروبية عدة، ولا يهتمون بدورى بلادهم إلا لماما. وحتى مباريات فريقى الناديين الكبيرين (فلومينيزى وكورنثيناس) لا يحضرها عدد كبير من المشجعين. وربما لهذا السبب، وصف الرئيس البرازيلى السابق، لولا داسيلفا، كرة القدم بأنها لم تعد لعبة رياضية، بل ماكينة لإنتاج النقود.

وتمنى دايك مراجعة القانون الذى ينظم منح رخص العمل للاعبين الأجانب، بحيث لا يزيد عددهم على اثنين فى كل ناد. غير أنه ليس كل ما يتمناه رئيس الاتحاد الإنجليزى لكرة القدم يدركه. فقد سخر بعض زملائه رؤساء الأندية البريطانية من ملاحظاته التى تتعارض مع مصالح اللاعبين، فضلا عن الوسطاء الذين كان نشاطهم قد بدأ داخليا فى بلادهم، ثم صار أكبره عابرا للحدود، فى ظل عولمة كرة القدم.

وكان تنظيم "المونديال" بداية ظاهرة انتقال اللاعبين من ناد إلى آخر عبر الحدود، وحصول بعضهم على جنسيات دول ينتقلون إليها. وكان لتقدم وسائل الاتصال أثر جوهرى فى هذا المجال، كما فى مختلف مجالات "بزنسة" كرة القدم، وتنامى أبعادها الاقتصادية، وتحولها إلى جزء من الاقتصاد العالمى. كانت البداية باختراع الراديو، حيث تم نقل أول مباراة على الهواء فى يناير ١٩٢٧، وكانت بين أرسنال وشيفيلد يونايتد الإنجليزيين. وازداد انتشارها عالميا فى ظل التليفزيون الذى نقل شعبية اللعبة إلى ذروتها، ثم أصبح شريكا أساسيا فيها، ثم متحكما بها من الناحية الفعلية، عبر شراء حقوق البث.

غير أن لهذه التحولات، وما اقترن بها من ازدياد مطرد فى عمليات شراء وبيع لاعبين أجانب، وجها إيجابيا هو تهذيب العنصرية ومحاصرتها، وصولا إلى إنهائها تقريبا فى الملاعب إلا على سبيل الاستثناء. وارتبط ذلك بتوسع أندية أوروبية متزايدة، ثم أمريكية، فى شراء لاعبين من مختلف أنحاء العالم، خاصة من إفريقيا التى استعبدها الغرب طويلا.

غير أن الصفقات المرتبطة بهذا الانتقال لم تعد إلا جزءا صغيرا فى "بزنس" كرة القدم، كما فى اقتصادات "المونديال" الذى يقام كل أربع سنوات. فقد صارت حكومات الدول التى تتنافس لاستضافة "المونديال" تنظر إلى هذه المناسبة الكبرى بحسبانها فرصة اقتصادية تتجاوز الرواج الذى يترتب على ازدهار السياحة خلال فترة هذا "المونديال". فهى تستغله فى الترويج لمشاريع تسعى إلى جذب استثمارات أجنبية فيها، ولمنتجات تتطلع إلى إيجاد موطئ قدم لها فى السوق العالمية، ولمزاياها السياحية. وهذا هو ما ظلت حكومة البرازيل ترد به على المحتجين الذين صدمهم هول الإنفاق على تنظيم "مونديال" عام ٢٠١٤، ولم يظهر ما يدل عليه حتى كتابة هذه المقالة.

وفضلا عن تحول الحكومات إلى طرف رئيسى فى "بزنس المونديال"، فهناك أيضا شركات بناء الملاعب التى تجنى أرباحا هائلة كل أربع سنوات، وشركات الإعلانات التى تحقق بدورها مكاسب لا مثيل لها فى مناسبة أخرى، بعد أن صارت الفئات الوسطى والعليا هى المكون الرئيسى لجمهور كرة القدم فى العالم.

فكان التحول فى تركيب هذا الجمهور من الطبقة العاملة، والفئات المهمشة إلى الشرائح الاجتماعية الوسطى والعليا أحد أهم المتغيرات التى أسهمت فى "بزنسة" كرة القدم، ضمن تحولات كبرى لم تعد اللعبة الأولى فى العالم بموجبها مجرد رياضة، مثلما صار "المونديال" الذى يتابع مئات الملايين دوراته أكثر بكثير من مناسبة رياضية.

وفى ظل هذا التحول الجذرى، أخذ الفساد الذى بدأ صغيرا يكبر إلى أن بات أحد أهم ما يشغل المهتمين بكرة القدم فى العالم، قبل اجتماع جمعية "الفيفا" العمومية التى ستنتخب رئيسا جديدا له فى فبراير القادم.